بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

المنتدى الإقليمي الرفيع المستوى حول الاستقرار المالي

النسخة الثالثة

الكلمة الافتتاحية للسيد الوالي

الرباط، 9 دجنبر 2019

مركز التكوين المهني لبنك المغرب

السيد محافظ البنك الوطني لرواندا ورئيس جمعية البنوك المركزية الإفريقية،

السيد نائب الأمين العام لمجلس الاستقرار المالي،

السيد رئيس اللجنة الاحترازية الكُلِّية للجمعية الدولية لمراقبي التأمين،

السيد ممثل المنظمة الدولية للجان القيم،

السيدات والسادة ممثلو سلطات التنظيم الإفريقية،

أيها الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي سروري أن أستقبلكم اليوم في مركز التكوين المهني لبنك المغرب، هنا بالرباط، لحضور النسخة الثالثة للمنتدى الإقليمي الرفيع المستوى حول الاستقرار المالي.

بدايةً، وباسم اللجنة المغربية للتنسيق ومراقبة المخاطر النظامية،التي تَضُمُّ هيئات التنظيم الثلاث، أتقدم بالشكر لكافة المشاركين والمتدخلين على اهتمامهم بهذا اللقاء. كما أود أن أرحب بضيوفنا من مختلف بلدان إفريقيا، وأُعْرِب عن امتناني لهم لاستجابة الدعوة ولقبول تَقاسُم تجارِبِهِم في اجتماعات الخبراء المُبَرْمَجة خلال هذا المنتدى. ولا يفوتني أن أشكر بشكل خاص السيد John RWANGOMBWA، محافظ البنك الوطني لرواندا والرئيس الحالي لجمعية البنوك المركزية الإفريقية، الذي شرّفنا بحضوره. ويسعدني أن أشير هنا أن جمعية البنوك المركزية الإفريقية قد

وافقت على أن تشاركنا بانتظام في عقد هذا المنتدى، الذي ينظم كل سنتين، لتترجم بذلك مدى اهتمامها بقضايا الاستقرار المالي.

كما أود أن أشكر كافة الخبراء البارزين على الحضور، والقادمين من كل من مجلس الاستقرار المالي والبنك الدولي والجمعية الدولية لمراقبي التأمين، والمنظمة الدولية للجان القيم، والهيئة الفرنسية للرقابة الاحترازية واتخاذ القرارات، وهيئة الأسواق المالية الفرنسية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، وكذا مختلف ممثلي القطاع المالي المغربي.

إن إسهامات هذه الأطراف خلال هذا اليوم ستُمكّن لا محالة من استخلاص الدروس وتقديم الإيضاحات بشأن الرهانات المطروحة والإجراءات اللازمة لتحسين وتعزيز إطار الاستقرار المالي في بلداننا، وبالتالي في قارتنا.

حضرات السيدات والسادة،

كما لا يخفى عليكم، لقد قررت البلدان الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، سنة 2018، إنشاء منطقة للتبادل الحر على صعيد القارة الإفريقية (ZLECAf). وتتوخى هذه الخطوة الهامة تشجيع اندماج الأسواق الإفريقية من أجل تحقيق تطور سوسيو-اقتصادي شامل ومستدام وتعزيز تنافسية البلدان الإفريقية على الصعيدين القاري والعالمي.

في هذا السياق، أصبح الاندماج المالي في إفريقيا أمرا ضروريا لدعم هذه الحركية، وذلك من خلال تعزيز تنمية المبادلات التجارية وفُرص الاستثمار.

لهذا، فقد قام المغرب، تماشيا مع رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتعزيز هذا الاندماج المالي والاقتصادي، إذ عمل على ربط علاقات شراكة مختلفة وتوقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون مع البلدان الإفريقية. وقد انخرط القطاع المالي والبنكي المغربي هو الآخر في هذا التوجه، لتشهد البنوك المغربية توسعا كبيرا في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة وتفرض اليوم وجودها في 27 بلدا في القارة.

صحيح أن هذا الاندماج المالي لإفريقيا يتضمن مزايا وفرص لا يمكن تجاهلها، إلا أنه لا يخلو من مخاطر تهدد الاستقرار المالي، خاصة بفعل احتمال انتقال المخاطر وانتشارها بين الأنظمة المالية لبلداننا. لهذا، فقد بات من المستعجل تكييف قواعد تدبير هذه المخاطر، وإرساء منظومة مناسبة لاختبار الضغط، وتعزيز التعاون بين هيئات التنظيم التابعة لبلدان المنشأ والبلدان المستقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

اليوم، وبالنظر إلى التغيرات الكبرى التي يشهدها محيطنا الداخلي والخارجي، أصبح نظامنا المالي الإفريقي مطالبا بالتكيف باستمرار من أجل

مواجهة المخاطر الناشئة والتصدي لمكامن الضعف التي تهدد الاستقرار المالي.

وتشمل هذه التطورات، بدرجة أولى، التداعيات والتأثيرات الجذرية للتحول الرقمي وللإبداعات التكنولوجية على القطاع المالي الإفريقي. ومن الأمثلة التي تعكس مدى تَوَغُّل هذه الابتكارات في قطاع البنوك والتأمينات وأسواق الرساميل، بزوغ التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمين واستعمال البيانات الضخمة، وطرق التمويل البديلة "التمويل الجماعي"، وتطوير الأداء بواسطة الهاتف النقال، واستعمال قواعد البيانات المتسلسلة.

وبالنظر إلى هذه التطورات، التي ستُسهم لا محالة في تحويل محيطنا الاقتصادي والمالي، كان لزاما علينا أن نوليها اهتماما كبيرا. لهذا، فقد قمنا بدعوة الفاعلين في القطاع المالي لتدارس هذه القضايا ، خلال شهر المارس الماضي، في إطار المؤتمر الإقليمي لإفريقيا والشرق الأوسط حول التحول الرقمي وتنفيذ أجندة بالي للتكنولوجيا المالية، الذي نظمه بنك المغرب بشراكة مع صندوق النقد الدولي، وكذا في إطار قمة إفريقيا لقاعدة البيانات التسلسلية" التي انعقدت مؤخرا، في نونبر 2019.

لقد أصبحت المخاطر الناتجة عن هذه التكنولوجيات الثورية في تنامٍ مستمر، خاصة مع تزايد وتسارع التعامل الرقمي في الخدمات المالية. ويتعلق الأمر على الخصوص بمخاطر استعمال التكنولوجيات المعلوماتية

بغرض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر المتعلقة بحماية المستهلكين، إلى جانب تزايد الهجمات الإلكترونية التي تستهدف القطاع المالي، والذي دفع بالمؤسسات الدولية إلى الإجماع على ضرورة إرساء إطار مرجعي لتنظيم الأمن الإلكتروني.

وفي المغرب، قامت السلطات المالية سنة 2018 بإعداد خارطة طريق لمراقبة المخاطر الإلكترونية داخل النظام المالي الوطني، استنادا في هذا الصدد إلى المعايير الدولية المعمول بها. في هذا الإطار، يجري حاليا تشخيص مدى نضج المؤسسات المالية في مجال الأمن الإلكتروني تبعا لنهج متضافر بين السلطات التنظيمية الثلاث.

وعلى صعيد آخر، لا يقل أهمية، تُشَكّل التغيرات المناخية نقطة ضعف كبيرة تؤثر بكل ثقلها على الاستقرار المالي، كونها أضحت واقعا شبه حتمي. في هذا السياق، قد تؤدي المخاطر المادية الناجمة عن التكرر المتنامي للكوارث الطبيعية والمخاطر المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، لاسيما إذا كان هذا الانتقال حادا وغير منظم، إلى اضطرابات وخسائر مالية بالغة من شأنها المساس بقدرة القطاع المالي على الصمود.

نتيجة لذلك، بات لزاما على سلطات تنظيم القطاع المالي، في إطار مهامها المرتبطة بضمان الاستقرار المالي، إعداد خارطة للمخاطر المناخية، وإن كانت لا تزال قيد التشكيل. لهذا، فقد أصبحت هذه السلطات مطالبة

بتحسين مقارباتها تدريجيا بغية تحديد وقياس مدى تعرض القطاع المالي لهذه المخاطر. وحيث إن القارة الإفريقية هي الأكثر عُرضة لتهديدات التغيرات المناخية، فإن هذا الموضوع يستوجب اهتمامنا بشكل خاص.

من جهة أخرى، كشفت الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008 عن ضرورة تفادي وتدبير وتنظيم المخاطر التي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسات المالية، التي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت "أكبر من أن تفشل".

وانطلاقا من هذه الخلاصات، كان من بين الإصلاحات الأولى التي شهدتها فترة ما بعد الأزمة، إعداد لائحة للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، ووضع إطار لمراقبتها عن كَثَب وحلِّ أزماتها.

بذلك، نجحت العديد من الدول في إحراز تقدم هام في هذا المجال، خاصة في ما يتعلق بإرساء منظومة لحل وتدبير الأزمات، من شأنها تحديد صلاحيات وأدوات وآليات التمويل اللازمة لمعالجة الأزمات المحتملة بطرق سريعة ومنظمة ومتحكم بها.

حضرات السيادات والسادة،

إن الدورات المبرمجة في هذا اللقاء ستتيح لنا جميعا فرصة مناقشة المواضيع المرتبطة بمختلف هذه التطورات.

كما سيمكِّن جدول أعمال هذا اللقاء، الذي سيشهد تَدَخُّل العديد من المحاضرين البارزين من القطاع البنكي والتأمينات وسوق الرساميل، من توضيح الرهانات والدروس المستخلصة وسُبُل التفكير نحو تحسين وتعزيز قدراتنا ومنظوماتنا من أجل الحفاظ أكثر على الاستقرار المالي ببلدنا وبالتالي بقارتنا.

وإذ لا يساورني شك في نجاح هذه النسخة الثالثة، أشكركم لانتباهكم وأتمنى لكم مقاما طيبا بمدينة الرباط.